HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

في معنى توأمي الليبرالية: قُدسية الحرية أم كفاءة العدالة؟
"سجال الحرية والعدالة في رؤية جون رولز الليبرالية"

محمد لعويني[1]

[1] جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب المحمدية

بريد الكتروني: laaouinimohammed.19@gmail.com

HNSJ, 2021, 2(9); https://doi.org/10.53796/hnsj2911

تاريخ النشر: 2021/09/01م تاريخ القبول: 2021/08/19م

المستخلص

نتوخى من خلال هذه الورقة الكشف عن العلاقة الجدلية بين مفهومي الحرية والعدالة من زاوية ليبرالية كما هي متضمنة في طروحات أبرز أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ومن ثمة إبراز أي المفهومين أولى بالتقديم على الآخر ضمن نظرية رولز في العدالة، ومن جهة أخرى نحلل ونوضح طبيعة السِّجال الناتج عن الإشكالات التي تطرحها العلاقة بين مفهومي الحرية والعدالة عند جون رولز من جهة، ومن جهة أخرى سجال رولز مع أنصار المدرسة الجماعاتية أمثال "ميخائيل ساندل"، والمدرسة الحرانية من قبيل "روبير نوزيك" حول أولوية الحق على الخير. وعموما إن هذه الورقة تُفصِّلُ في مفهوم الحرية الليبرالية ماهيةً وأصنافًا وتُبيّن مركزيتها بل وأولويتها على باقي القيم الأخرى، بل وتؤكد على إمكانية عدم التنازل عنها مهما سيترتب عن ذلك من منافع وخيرات اللهم إن كان التنازل عنها – أي عن الحرية– من أجل الحرية نفسها.

RESEARCH ARTICLE

IN THE MEANING OF THE TWINS OF LIBERALISM: THE SANCTITY OF LIBERTY OR THE EFFICIENCY OF JUSTICE? THE LIBERTY AND JUSTICE CONTROVERSY IN JOHN RAWLS LIBERAL VIEW

Mohammed Laaouini[1]

[1] Hassan II University, Faculty of Arts.

HNSJ, 2021, 2(9); https://doi.org/10.53796/hnsj2911

Published at 01/09/2021 **Accepted at 19/08/2021**

Abstract

Through this paper, we aim to reveal the dialectical relationship between the concepts of freedom and justice from a liberal angle as they are included in the propositions of the most prominent figures of contemporary political philosophy, and then highlight which of the two concepts is first to precede the other within Rawls' theory of justice, and on the other hand we analyze and clarify the nature of the resulting debate. On the problems posed by the relationship between the concepts of freedom and justice for John Rawls on the one hand, and on the other hand, Rawls argued with supporters of the communitarian school, such as "Michael Sandel", and the libertarian school, such as "Rober Nozick" about the priority of right over good. In general, this paper elaborates on the concept of liberal freedom, the essence and types, and shows its centrality and even priority over the rest of the other values. It even emphasizes the possibility of not giving up on it, no matter what benefits and bounties that may result from it.

مقدمة:

"**موضوع هذا البحث** هو النظر في العلاقة الممكنة بين مفهومي الحرية والعدالة داخل التصور الليبرالي، ومن ثمة يتناول **مشكل** العلاقة بينهما (أي بين الحرية/العدالة) محاولا كشف من فيهِنّ تُمثل الوسيلة ومن فيهن تعتبر الغاية؛ لاسيما وأن المفهومين معا يشكلان خيرات ومنافع أسياسية يصبو إليها كل تنظيم سياسي (هل الحرية غاية في ذاتها أم مجرد وسيلة لتحقيق العدالة؟ وبأي معنى يمكن القول بأن تحقيق العدالة يُورث الحرية للجميع؟)، إذ تختلف التصورات حول الأولوية بين الحرية والعدالة داخل الرؤية الليبرالية وما يستتبع هذا الأمر من سجال يتخذ منه رولز منطلقا لبناء تصوره المنطقي – كما يزعم هو– حول العدالة، أما **حدوده** فقد تتمثل أساسا في استئصال الحرية من السياق الفكري الذي تمخض أساسا مع الأنوار وحصر النقاش ضمن الفلسفة السياسية المعاصرة لاسيما بين أنصار الليبرالية بمختلف تلاوينها. أما **الهدف** من وراء هذا البحث فيتعلق أساسا بالكشف عن إسهام أهم فيلسوف ليبرالي معاصر –جون رولز– في القضايا الراهنة والإشكالات التي نُقَاسِيها اليوم من قبيل حاجتنا للحرية، وحاجتنا إلى العدالة وغيرها من الفضائل التي يقدم رولز منهجا إلى تثبيتها ضمن البنية الأسياسية للمجتمع التي متى صَلُحَت صَلُحَ كل المجتمع. وحتى يتسنى لنا تحقيق تلك الغايات عمدنا إلى اعتماد **المنهج** التحليلي المقارن؛ بحيث حاولنا تحليل أفكار جون رولز ومقارنتها بميخائيل ساندل من جهة، ومن جهة أخرى بروبير نوزيك. أما **الدراسات السابقة** التي خَصّت مفهوم الحرية عند جون رولز فهي شبه مُنعدمة، إذ انشغلت كل الدراسات التي تباحثت أعمال جون رولز بنظريته في العدالة ومن ثمة للمفاهيم والطرائق الموظفة لتحقيق هذه الغاية، ولم تهتم بمفهوم الحرية وعلاقته بمفهوم العدالة إلا عرضا، اللهم إذا استثنينا دراسة منشورة باللغة الإسبانية موسومة بـ"الحرية الليبرالية". ومن هنا فإن بحثنا يحاول أن يقدم إضافة جديدة نسبيا في معالجته للتفاعل الكامن بين مفهومي الحرية والعدالة من وجهة نظر ليبرالية يتزعمها جون رولز".

فدلكة أولية:

كانت ولا زالت مفاهيم من قبيل الحرية ذلك المطمح الإنساني على مرّ العصور الذي حظي بالتبجيل والتقديس إلى درجة تكاد تضاهي درجة المقدسات الدينية، لأنها "**مثل الأم ومثل فطيرة التفاح. كلّ الناس معها ولا أحد ضدها**"[1] ولأنها الجوهر الإنساني أو كما قال "جون بول سارتر" عنها: "**إن الإنسان ليس إنسانا إلا بحريته، فالحرية يصح اعتبارها تعريفا للإنسان. وإننا نريد أن نجعل حريتنا هدفا نسعى إليه لا يسعنا إلا أن نعتبر حرية الآخرين هدفا هو الآخر نسعى إليه**[2]" وأهم سمة سعت الكتابات وتعالت الأصوات في سبيل مناشدتها، ولعلّ تحصيلها يتأتى من بين ما يتأتى به مقاومة كل أشكال الاستعباد والتقييد؛ أي التحرر من كلّ القيود. وها هنا التباس جديد لمفهوم الحرية بمفهوم "التحرر" كما قد يلتبس مفهوم الحرية بمفهوم التحرير على نحو ما أصبح عليه الحال في القرن العشرين؛ حيث ارتبطت الحرية بحركات التحرر لمناهضة التمييز العنصري الذي كانت تتعرض له الأقليات من قبيل التحرر الجنسي أو تحرير المرأة وغيرها. غير أن الحرية أقل ما يمكن القول عنها أنها مفهوم

---

[1]– جوليان باجيني، الفلسفة موضوعات مفتاحية: المعرفة– الأخلاق– العقل– الدين– السياسة. ترجمة: أديب يوسف شيش. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى، 2010. ص262.

[2]– جون بول سارتر، الوجودية مذهب إنساني. ترجمة: كمال الحاج. دار الطليعة، ط 1، 2003. ص 177.

فضفاض ينخر كلّ مناحي الحياة وكلّ الجوانب الإنسانية، لذا نجد اختلاف دلالتها بين علماء الاجتماع والاقتصاد والفلاسفة، بل وحتى عند رجال الدين. فإذا كانت الأشياء تعرف بأضدادها، وكان ضد الظلم العدل لاسيما مع "أمارتيا سن"[3]، فإن ضد الحرية هو محل خلاف بين الفلاسفة، فما بالك باختلاف الحريات والأشكال التي قد تتخذها وقبول هذا الاختلاف بين الناس، لاسيما وأن مفهوم الحرية عرف طفرة نوعية تمثلت في الإنتقال من ملازمته لمفهوم الإرادة إلى اقترانه اليوم بحقل السياسة ومفاهيمها من قبيل العدالة والمساواة وغيرها. في هذا السياق كان قد ميز الليبرالي الفرنسي "بنجامان كونستون Benjamin constant" بين دلالة الحرية عند القدماء وبين ما أصبحت تعنيه عند المعاصرين؛ بحيث تم الانتقال من أن الحرية هي المشاركة المباشرة والجماعية في الحياة السياسية عند "القدماء" إلى اكتسابها لمعنى الاستقلال عن الحكومة وعن انتهاكات الآخرين مع "المحدثين"[4].

غير أن الثابت اليوم هو أن تصورات الحرية أضحت وثيقة الصلة بالأنظمة السياسية والاقتصادية، لذا نجد صنف يرى تحققها في ظل النظام الديمقراطي وآخر يرى أن أكثر موقف مواءمة لازدهار الحرية "عامة" هو الفوضى، لا الديمقراطية "التمثيلية"، وثمة من يربطها بالسوق الحرة من النموذج الرأسمالي وآخر بالليبرالية الجديدة، وغيرها. ولما أضحت دلالات الحرية ومعانيها تختلف هكذا باختلاف الأنظمة والمذاهب سواء السياسية أو الاقتصادية فبالضرورة سيختلف موقعها ضمن السلم التراتبي لباقي القيم والخيرات انطلاقا من استنتاجات مفادها أن تقوية حرية أقلية ما أو فئة ما هو بالنتيجة تقويضٌ أو حيفٌ ضد فئة أخرى، نسميها هنا مثلا بالأغلبية التي قد تتقوى حريتها على حساب أقلية ما، تعلة مثل هذا القول وما يقرب إليه هو ما نجده عند أمثال "كريستيان دولاكامبانيّ Christian Delacampange" حينما يقول: "**لا شيء يثبت أن الحرية تعتبر على سلم القيم أول خير يصبو مجتمع سياسي إلى التمتع به جماعيا، وهو في سعيه لأن يجعل من نفسه مجتمعا ديموقراطيا**". وهنا الإشارة إلى تغير الأولويات في الفكر المعاصر من احتلال قيمة "الحرية" المرتبة الأولى كأسمى خير قد تتمتع به فئة ما على حساب أخرى، إلى تراجع هذه الأولوية لصالح قيمة المساواة أو العدالة، في السياق ذاته يقول "دولاكامبانيّ "**توجد في نهاية الأمر أمور أخرى خيّرة يمكن اشتهاؤها** [وهنا يقصد المساواة والعدالة] ويضيف قائلا: **توجد قيم أخرى تدخل في منافسة مع قيمة الحرية**[5]. وهو أمر يُحاكي توجه "رولز" حينما يُقدم قيمة **العدل** على قيمة **الخير** –ولا ينبغي أن نفهم من هذا أن رولز يُضحي بالحرية من أجل تحقيق العدل. بل هن مع رولز متلازمتين؛ إذ يستوجب تحقق العدالة تمتيع الأفراد جميعا بالحريات المتساوية الأساس بشكل يحقق المساواة، – ويقدم "ميخائيل ساندل .Sandel, Michael J" على حلاف رولز قيمة **الخير** على قيمة **العدل**، ناهيك عن أن العدل نفسه قد يتطلب تقديم المساواة على الحرية التامة.

---

[3]– للتوسع في الفكرة أنظر كتاب: أمارتيا سِن، فكرة العدالة. ترجمة: مازن جندلي. الدار العربية للعلوم ناشرون/ تَرجِم مؤسسة محمد بن راشد آلمكتوم. ط1، 2010.

[4]– أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة. ترجمة: لبنى الريدى. القاهرة: المركز القومي للترجمة. ط1، 2013. ص431.

[5]– كريستيان دولاكامبانى، الفلسفة السياسية اليوم: أفكار– مجادلات – رهانات. ترجمة: نبيل سعد. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. ط1، 2003، ص 180.

الحرية والعدالة:

لعلّ مفاهيم من قبيل الحرية، المساواة والعدالة يمكن اعتبارها إذن الغاية الأولى الأساس لأية نظريةٍ نظرية سياسية؛ كما هو الحال في نظرية رولز "**نظرية في العدالة A theory of justice**"، ذلك أن مسألة «الحرية» وتوفير الحريات الأساسية مسألة مركزية عند رولز من أجل بلوغ تصور للعدالة كما هو الشأن عند مارتيا سِن، بل إن اللبيب المتأمل في كتاب "نظرية في العدالة" سيتنبه إلى أن هاتين السمتين؛ أي الحرية والمساواة، هما ما ضُمّن في مبدأي العدالة عند رولز. إذ أن الحرية إلى جانب العقلانية كانتا بمثابة المرشد للأفراد أطراف التعاقد في ظل "**الوضع الأصلي original position**" ومن وراء "**حجاب الجهل veil of ignorance**" إلى التوافق على مبدأي العدالة، المكونين لنظريته. وفي مسعى تأكيده للمبدأ الأول باعتباره الحاضن الأمثل للحريات المتساوية، يعتبر رولز أن مفهوم الحرية في ظل هذا المبدأ يُوحِي إلى بنية الحريات التي لابد وأن تكون خاصّة(ميزة) متساوية بين الجميع وأن تكون مماثلة للحريات الأكثر اتساعا للجميع، لذا أطلق عليها اسم **الحريات الأساسية المتساوية**. غير أنه لا يمكن التوافق على هذا المبدأ الذي يضمن حفظ الحريات المتساوية أو على غيره من المبادئ التي ستكون في خدمة المصلحة العامة إلا من خلال توظيف قَيدٍ أساس من بين مجموعة قيود أخرى على الأطراف في ظل الوضع الأصلي؛ وهو المتعلق بحجاب الجهل. وبعبارة أخرى، مبادئ العدالة عند رولز بما فيها مبدأ الحريات المتساوية هي نتيجة تُفضي إليها بالضرورة شروط وقيود أساسية على الأطراف موضوع الشراكة الاجتماعية مثل حجاب الجهل وذلك في ظل ما يعرف بالوضع الأصلي وهو مقابل لمفهوم حالة الطبيعة التي سادت في تصورات فلاسفة العقد الاجتماعي، من أمثال ج.لوك وج.جاك روسو، وغيرهم. لكن ما معنى حجاب الجهل؟ وما علاقته بالحريات المتساوية الأساس؟

تتأتى الحرية المنصفة بين الجميع نتيجة لافتقار وجهل المشاركين في الاتفاق بالوضع الأصلي من معرفة أدوارهم ومعتقداتهم الدينية في المجتمع، وكذا مصالحهم وطبقاتهم الاجتماعية لأنهم بمعرفتهم لمثل تلك الأمور قد يسعى البعض منهم، على الأقل إن لم نقل كل واحد منهم، إلى الدفع نحو فرض مصالح معينة على البعض الآخر، وحتى لا يتمكن أحدهم من فرض مذهب محدد وشامل على الآخرين، لأنه قد يحدث أن يجد البعض نفسه بعد رفع حجاب الجهل ضمن الأقليات التي قد لا تؤخذ بعين الاعتبار أو قد يكون متضررا من اختياره الذي بناه على افتراض مُتَحَيِّزٍ، لذا يساهم "**حجاب الجهل**" في الدفع بالأفراد إلى اختيار تلك المبادئ التي ستكون في الصالح العام مهما كانت الأوضاع أو الطبقة التي ينتمي إليها، ويكون ذلك خوفا من المجهول الذي قد لا يكون في صالحه إن هو عمد إلى مبدأ المقامرة. وعلى وجه التحديد، فإن حجاب الجهل هذا الذي افترضه رولز ليؤسس عليه تصوره لمبادئ العدالة يعني أنه:

- لا يمكن وضع أي شخص في وضع المستفيد أو غير المستفيد من الثروات الطبيعية ومن جميع المنافع والمزايا أو الحقوق إلا بصيغة تحضر فيها المساواة.
- الأشخاص المتفاوضون على مبادئ العدالة لهم قدرة على الإحساس بالعدالة.
- لا يمكن تكييف المبادئ المقترحة مع حالة محددة أو معينة، بل يجب أن تكون عامة.

- يجب ألا تؤثر الميولات والغايات أو المفاهيم الخاصة بالخير لكل شخص على المبادئ المقترحة.
- لا تقبل المبادئ إذ ما تبين وقت اقتراحها أنها تنطوي على أشياء غير مقبولة من وجهة نظر العدالة.
- ثمة مساواة مطلقة في الوضع الأصلي بين الأطراف، فلكلّ واحد منهم نفس الحقوق في الإجراء الذي يسمح لهم باختيار المبادئ؛ بمعنى أن كلّ شخص يستطيع أن يقدم اقتراحه ويُدافع لنصرته بالحجج العقلية والمنطقية لا من تمثلاته أو مقدساته الخاصة .

إذن، بما هي شروط لا تُحابي فئة معينة على حساب أخرى وتضمن المساواة في الإجراء، وكان للأفراد بالطبع "حس العدالة" وصفة "العقلانية" فإن النتيجة لا محالة هي التوافق على مبادئ العدالة التي ينص المبدأ الأول منها على الحق في الحرية المتساوية بين الأفراد، والتي سبق الإشارة إليها.

ولما كانت الحرية في الاختيار هي أهم مما قد نختاره، فقد سعى رولز، بل اعتبر الأمر ضرورة قصوى، إلى تحديد مبادئ وقوانين تحمي أكبر قدر ممكن من الحريات الأساسية والتي ينبغي لها أن تكون متساوية بين الجميع، ولا يكون في وُسْعِ الأفراد التنازل أو التضحية بها مهما عَظُمَت الغايات وتنوعت المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي قد يُحصلونها من وراء ذلك التنازل عنها، اللهم من باب التضحية بجزء من الحرية لأجل الحرية نفسها.

القول بالحرية بما فيه تبجيل الحرية، لأنها في نظر الكثيرين الغاية الأولى لأية نظرية سياسية، قد يترتب عنه تبعات لا محالة، وهو ما تخبّر عنه "رولز" حينما اعتبر أن الحرية المطلقة قد تؤدي إلى اللامساواة حتمًا، ومنه لا مجال للحديث عن حرية أساسية مطلقة لأنه في ذلك تنازع وتصادم للحريات في بعض الحالات، وبمعنى أن تحرير الحرية من كل القيود وعدم ضبطها قد يكون له ارتدادات سلبية على فئة ما؛ كحرية المنافسة السوقية التي تكون دائما في صالح الفئة التي تتفوق في قدراتها على حساب فئة أخرى، والأخيرة تتكبد مرارة نتائج هذه الحرية غير المقيدة، من هنا سعى رولز إلى إيجاد توليفة مناسبة تجمع بين الحرية التي تنادي بها الليبرالية من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق أفضل وأعلى مساواة ممكنة في هذه الحرية مع الإبقاء بل وتعزيز فكرة الاستقلال الذاتي والاختيار الفردي الحر، وهذه التوليفة تتحق في نظرية العدالة التي سيقر من خلالها رولز ضرورة التوزيع العادل المتساوي لكلّ الفرص والحقوق والحريات الأساسية مع السماح ببعض اللامساواة طالما هي في صالح الفئة الأقل حظا، لذا كانت أولوية الحريات الأساسية مرتبطة بأولوية المبدأ الأول للعدالة. فإذا كانت الحرية المبدأ الأساس المفْضِي تحققه إلى تحقق العدالة، وكانت العدالة لا تتحقق إلا بتحقق إنسانية الإنسان المتمثلة أساسا في الحرية.

فما الحرية في نظر رولز؟ وما موقعها ضمن نظرية العدالة؟

بادئ ذي بدء، إن رولز يتحاشى تقييد الحرية في إطار ضيق؛ بمعنى إعطاء دلالة معينة أو ماهية محددة

للحرية، كما يتفادى النقاش الذي يتجاذبه كل من مؤيدي الحرية الإيجابية والحرية السلبية[6] ويرد رولز هذا الجدال بينهما إلى القيم النسبية للحريات حين تتنازع، ويعد أبرز من ميز في القرن العشرين بين الحرية الإيجابية والحرية السلبية هو "عيسايا برلين Isaiah Berlin" (1909-1997)[7]، فالحرية السالبة معناها غياب الإكراه والقيود الخارجية أو مجموع التدخلات التي قد تحد أو تعيق حرية الفرد، في حين أن الحرية الإيجابية يقصد بها كلّ ما في وسع المرء تحقيقه من أهداف وغايات ومطامح نتيجة تمتعه بوسيلة تحقيق ذلك؛ أي الحرية الإيجابية.

لكن يمكننا أن نتلمس تجاوزا لمشكلة تعريف الحرية والجدل الحاف بها الذي يتحاشاه رولز ويعتبر بالمقابل أن الحرية، عموما وبحسبه، تتعلق بتلك البنية العامة أو بذلك الجهاز المؤسساتي العام المنظم للحقوق، بحيث يقول: "**الحرية بنية معينة من المؤسسات؛ أي نظام معين من القواعد العامة المحددة للحقوق والواجبات**"[8]، وكأنه هنا يحاول أن يُقعِّد للحرية في تلك البنية التي تسهر على حماية الحقوق وتوزيعها بشكل عادل، وهو ما يفسر احتلال مبدأ حفظ الحريات الأساسية التي يجب أن تكون متساوية بين الجميع المرتبة الأولى في نظرية العدالة عند جون رولز. إذ يحوز الأفراد موضوع الشراكة الاجتماعية في طريقهم لإحقاق الوفاق على مبادئ في ظل الوضع الأصلي تنظم شراكاتهم وتحقق غاياتهم أول ما يحوزنه الحرية؛ الحرية في الاختيار والاقتراح والمرافعة أو الدفاع عن اقتراحه وتقديم الدعائم عليه، إلى جانب العقلانية، وهما صفتان تفضيان بالأطراف إلى التوافق على مبدأي العدالة كما حددهما رولز لا عن خلافهما. فالمبدأ الأول يفيد بأن للأفراد جميعا دون استثناء القدر نفسه من حق التمتع بأكبر قدر ممكن من الحريات الأساسية المتساوية؛ أي الموجودة في الواقع والتي يجب أن يتمتع بها سائر الأفراد من قبيل الحرية السياسية كحق الترشيح وإمكان الحصول على المناصب الاجتماعية والسياسية، وحرية التعبير والاختيار والحفاظ على الملكية الشخصية وإطلاق السراح من الحبس غير القانوني[9]، ولن يكون بالإمكان الاتفاق أو الإجماع على حرية غير متساوية اللهم إن كان ذلك تحت تهديد بالإكراه، كما أن المؤسسات أو النظام العام هو من يتولى بحسب رولز مهام حفظ هذه الحريات الأساسية التي تجب فيها المساواة ضمن مجتمع جيد التنظيم[10]، على خلاف باقي الحريات كالاقتصادية منها. فإذا كان رولز يميز بين صنفين من الحرية فذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص، وهو الأمر الذي لا نجده في التقليد الليبرالي الكلاسيكي لأنه يُعلي من شأن الحرية الفردية ولا يبالي بالتفاوتات بين الأفراد، ومنه لا يقبل التيار الليبرالي الكلاسيكي أي قيد على هذه الحرية باسم المساواة أو تحقيق العدالة، دون أن يعني ذلك بأنهم

---

[6]– John Rawls, Teoria de la justicia. trad. de Maria Dolores Gonzales.1979. p192.

[7]– جوليان باجيني، الفلسفة موضوعات مفتاحية: المعرفة– الأخلاق– العقل– الدين– السياسة. ترجمة: أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى:2010، ص262.

[8]– John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999, p. 177.

[9]– تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة جون رولز نظريته في العدالة تطبيقاتها على القانون (القانون الدولي العام نموذجا) دراسة وصفيه تحليلية مقارنة. منتدى إقرأ الثقافي. ص 46.

[10]– John Rawls, A theory of justice, oxford university press. (first published. 1971) 1999. P475-476.

من دعاة الحرية المطلقة أو الفوضوية بل ثمة، وهي نقطة يتقاطع فيها قولهم مع قول رولز، حد معقول للحرية الفردية؛ أي ذلك الحد الذي ينتهي عندما يتجاوز الفرد حريته إلى التدخل في حرية الآخرين، نُماهِي لهذا القول بالقولة الشهيرة "تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخر". وفي هذا، دلالة واضحة على تمييزهم بين الحرية المطلقة وغير المحددة ومطلقية قيمة الحرية انسجاما ومبدأهم لا تنازل عن الحرية إلا من أجل الحرية ذاتها.

غير أن الحرية كما يتناولها رولز تخضع في تفسيرها إلى ثلاث محددات أساس:

أولا: الأشخاص المعنيون بالحرية أو الذات الحرة.

ثانيا: أحرار من ماذا؛ القيود أو الحدود التي هم أحرار منها.

ثالثا: موضوع حرية الفعل من عدمه.

هذه المحددات الأساس للحرية عند رولز يضمنها في توصيف عام مفاده أنه ثمة شخص (أو مجموعة أشخاص) يكون حر (أو غير حر) من قيد ما (أو مجموعة قيود) تحول دون قيامه بفعل ما(أو عدم الفعل) أو من تدخل شخص آخر، مثل ذلك مثل حرية الضمير، يقول رولز: "يكون لدى الأفراد هذه الحرية الأساسية حين يكونوا أحرارًا للسعي وراء اهتماماتهم الأخلاقية والفلسفية والدينية بدون قيود قانونية تطلب منهم المشاركة أو عدم المشاركة في شكل معين من ممارسة دينية أو ممارسة أخرى، وحين يكون على الناس واجب قانوني بعدم التدخل"[11]. غير أن هذا التوصيف الذي يقدمه رولز للحرية يبقى دون فعالية في ظل غياب الحكومة التي ستحمي هذه الحرية وتزكيها، والعكس منبوذ عند رولز، إذ تعني الحرية بالإضافة إلى التوصيفات السابقة أن تلتزم الحكومة كما هو الشأن بالنسبة لأفراد المجتمع بالتقيد بواجب قانوني يتمثل في عدم إعاقة حريات الأفراد أو السماح بذلك، ولا يجب هنا الخلط بين التنظيم والتقييد، فالتنظيم واجب على الحكومة والدستور حتى تظمن الاستقرار والعيش المشترك. لكن وبما أن الحرية غير متساوية؛ بمعنى قد تمتلك فئة ما قدر من الحرية يفوق القدر الذي تتمتع به أخرى أو تحوز أقل مما ينبغي لها أن تحوزه، وقد يعزو السبب في ذلك إلى فروقات تتمثل في تمكن إحداهن من استغلال الفرص والحقوق المتاحة لها نتيجة توفر الوسائل لها أو غياب للفقر، على خلاف أخرى، أما الحرية في ذاتها فهي ناتجة عن المبدأ الأول وبالتالي يتساوى فيها الجميع، يقول: "عدم التمكن من استغلال بعض حقوق وفرص المرء نتيجةً للفقر أو الجهل مثلا، وعموما ما يمكن تسميته بنقص الوسائل، يُعدّ أحيانا من بين القيود التي تؤثر على قيمة الحرية"[12] هي أشياء إذن قد تؤثر على قيمة الحرية لا على المساواة في الحرية.

من هنا يميز رولز بين الحرية وقيمة الحرية، فإذا كانت الحرية هي ما يُوحي إلى ذلك النظام التام من الحريات المتعلقة بالمواطنة المتساوية، فإن قيمة الحرية تتحدد من خلال قدرة الأشخاص على تعزيز غاياتهم ضمن الإطار العملي الذي يُحدده النظام، ومن ثمة كانت قيمة الحرية تختلف باختلاف الأشخاص وقدراتهم ومؤهلاتهم والوسائل التي يحُوزها كل واحد منهم؛ لأنه "لدى البعض منهم سلطة أعلى أو ثروة أكبر وبذلك ستكون

---

[11]– جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص256.

[12]– John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999, p. 179.

لهم وسائل أكبر لتحقيق أهدافهم"[13]. هذه الحرية المتساوية التي ينص عليها المبدأ الأول في نظرية العدالة عند رولز والتي يتوجب على النظام العام للدولة، بما في ذلك الدستور ومجموع المؤسسات كما القوانين والإجراءات، حفظها لا يكون الباعث عليها؛ أي على تلك الحريات الأساسية المتساوية، مسائل أخلاقية أو دينية أو طائفية كما لا تحدد بواسطتها لأنه لا يمكن للطوائف الدينية القبول بمبدأ يحد أو يقيد حريتهم. لذا كان افتراض آلية حجاب الجهل من طرف رولز في الوضع الأصلي دور في الدفع بالأطراف أثناء تعاقداتهم إلى التفكير في حفظ الحريات الأساسية بواسطة القواعد القانونية التي يجب أن تبقى مستقلة من تأثيرات وتدخلات المعتقدات الدينية وغيرها، ولأنه يمكن التوافق عليها عكس ما اذا كانت متعلقة بالمعتقدات الدينية أو تصورات الخير فهي مختلفة باختلاف الأشخاص وقد يسعى بعضهم إلى فرض معتقده على البعض الآخر اعتقادا منه بأحقيته وجدارته. إن الحكومة تسهر على تمتيع الأفراد بكامل الحرية الأخلاقية وحرية التفكير والاعتقاد، وحرية الممارسة الدينية لكنها لن تفضل ديانة معينة عن أخرى كما أنها لا تتخذ عقوبات أو قيود على المخالف لديانة ما أو على غير الملتزم بالولاء لديانته؛ البيِّنَةُ على أن الدولة تدعم الحرية الأخلاقية والدينية ولا تتدخل فيها انتقاصا أو تقييدا بيِّنٌ وجلي في حماية القانون للحق في التقديس وفي تبني ديانة ما لكنه لا يأخذ في الحسبان المعاقبة على الرِّدة عنها على خلاف ما ينتج مثلا في حالة الردة عن القوانين فهو جُرمٌ ويعاقب عليه القانون. تلك إذن أمور فردية متعلقة باختيارات الأفراد الشخصية والدينية ولن يكون بوسع الدولة إلا حمايتها طالما هي لا تضر بحرية الآخرين، بمعنى أن الدولة هنا تبقى محايدة وهي ما عبر عنه رولز قائلا: "إن فكرة الدولة الدينية مرفوضة"[14]، بل يرفض كل اقتحام للدولة – بما هي رابطة من المواطنين المتساوين – في أمور العقيدة الفلسفية أو الدينية؛ أي في كل ما يتعلق بالغايات الأخلاقية والروحية اللهم من باب تنظيمها طبقا لما هو متعارف ومتوافق عليه في الوضع الأصلي بما هو وضع يتسم بالمساواة، مَاحِلة/تِعِلَّة رولز على هذا التصوير لما ينبغي أن يكون عليه الحال يُودعه في خانة الاختصاص؛ بمعنى ليس من اختصاص الدولة طبقا لمبادئ العدالة التي سيترتب عنها دستور عادل التدخل في هكذا أمور تتعلق بالحرية الأخلاقية والدينية الخاصة، ومن هنا رفضه لفكرة الدولة العلمانية لأن في ذلك تدخل للدولة في أمور؛ من قبيل الدين والأخلاق التي يجب أن لا تتدخل فيها إطلاقا من حيث فرضها أو إعطاء الأولوية وإقصاء الأخرى، ولكن وظيفتها تقتصر على تأمين وحفظ الحرية الأخلاقية وحرية التفكير والاعتقاد، وحرية الممارسة الدينية. وإذ تكتفي الدولة بتطبيق وحفظ مبادئ العدالة فيما يتعلق هنا حصرا بمسألة الحرية المتساوية، فإنها بذلك تتصرف كوكيل عن كافة المواطنين وتلبي تصورهم العام للعدالة[15].

مبدأ الحريات المتساوية هذا الذي يطول فيه الحديث والتي تتولى الدولة من خلال الدستور مسؤولية حفظها واتخاذ ما يلزم من التدابير للحافظ على القيمة المنصفة لها لا يشمل الأطراف موضوع الشراكة فقط، بل يتعدى التفكير في الراهن نحو التفكير في الجيل القادم طالما لا يوجد ثمة تعارض في المصالح بين الأجيال، ولأن كل واحد من أطراف الشراكة يرغب في أن يكون لخلفه نسق من الحريات مماثل لما يتمتع به هو من حرية، بما

---

[13]– John Rawls, A Theory of Justice, op. cit. p. 179.

[14]– جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص 270.

[15]– John Rawls, A Theory of Justice, op. cit. p. 186.

في ذلك ما يضمن به لخلفه حماية هذه الحريات، زد على ذلك أن هذا الخلف نفسه إن كان في سن الرشد فإنه سيتبنى لا محالة وبكل عقلانية مبدأ الحريات المتساوية. والقول بهذا يوحي إلى أن رولز يسعى إلى تجاوز مشكلة تطرح نفسها باستمرار نعبر عنها بالسؤال الآتي: كيف للسّلف أن يُقَرِّر للخلف؟ ولعلها إشارة بارزة هنا إلى ما يمكن تسميته بالنزعة الأبوية التي ينبغي لها أن تتحمل المسؤولية في حماية الحقوق للخلف من خلال الاعتماد على نظرية الخيرات الأولية وتبني مبدأ الحرية المتساوية بما في ذلك حفظ هذا المبدأ، فإن لم تقم بذلك فهي غير مسؤولة[16]. وهو وجه من أوجه العدالة بين الأجيال.

إذا كان رولز يشدد على الحق في الحريات المتساوية الأساس التي لا يمكن التنازل عنها أو تعديلها إلا ويستتبعه اختلال في بنية المجتمع الأساسية، فإنه يتناول بالتحليل والتوضيح بعضا من هذه الحريات؛ من قبيل حرية الضمير والحرية السياسية أو ما يسميه بمبدأ المشاركة السياسية المتساوية ومفادها أن لجميع المواطنين الحق المتساوي في المشاركة والمساهمة في العملية الديمقراطية أو ما يطلق عليه رولز بالعملية الدستورية التي ستتمخض عنها القونين التي سنكون ملزمين بطاعتها فيما بعد. كما أن هذه الحرية السياسية أو مبدأ المشاركة السياسية يتولى الدستور ضمانها بشكل متساوٍ لكافة أفراد المجتمع؛ بمعنى يضمن وجود مساواة في الفرص المتاحة لتولي المناصب السياسية وذلك بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي لهم. إذ يمتلك جميع من توافرت فيه صفة الرشد والعقلانية الحق في المشاركة في الشؤون السياسية مع استثناءات معينة معترف بها عموما. ومن هنا السؤال المشروع عن الكيفية التي يمكن من خلالها حماية هذا النمط من الحرية بما يحقق الإنصاف؟

مما تلزم الإشارة إليه، أن المشاركة السياسية عند رولز لاسيما من خلال كتابه "**العدالة كإنصاف Justice as Fairness : A Restatement**"[17] لها منزلة تتأرجح بين الضرورة والأهمية البالغة باعتبارها ممارسة لحق التعبير عن الرأي والاختيار السياسي الذي هو حق يجب أن يتمتع به الجميع بطريقة عادلة وبين منزلة لا يكون فيها للمشاركة السياسية الأهمية البالغة أو الأولوية بل تحظى بهذه الأولوية مبادئ العدالة التي متى تم احترامها والعمل بموجبها كانت كافية ليكون المجتمع عادلا ومنصفا في تمتيع أفراده بالحقوق دونما الحاجة إلى أيّة ضرورة في التقيد بمبدأ المشاركة السياسية؛ بمعنى أن المجتمع العادل الجيد التنظيم لا يحتاج أو يتوقف على المشاركة السياسية الجماعية من أفراده من أجل تحقيق الصالح العام، ذلك أن المصلحة العامة نتيجة لتطبيق مبادئ العدالة بالضرورة. يقول رولز في هذا الصدد: "مبدأ المشاركة يطبق على مؤسسات. إنه لا يعرّف صورة مثالية للمواطنة؛ ولا يقر واجبا يطلب من الجميع القيام بدور فاعل في الشؤون السياسية"[18]، فلا ضرورة لإلزام المواطنين على المشاركة السياسية التي فضيلتها تتمثل أساسا في تأكيد وضمان احترام الحكومة للحقوق وتحقيقها

---

[16]– John Rawls, A Theory of Justice, op. cit. p 183.

[17]– جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة. ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، مراجعة: ربيع شلهوب. توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية / المنظمة العربية للترجمة، ط1. بيروت، كانون الأول(ديسمبر) 2009. ص 305–306. (أنظر الفقرة 43، المتعلقة بأفكار الخير في العدالة كإنصاف من القسم الرابع: مؤسسات بنية أساسية عادلة، حيث يتناول الفكرة عموما).

[18]– جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص 289.

حدا من الرفاهية لمواطنيها، بل إنها اختيارية؛ أي ذات طابع التزام أخلاقي مرتبط بالتقديرات الخاصة لكل واحد من حيث الوجوب من عدمه، لكن من الإلزام بما كان أن يضمن ويؤسس الدستور للحقوق المتساوية في المشاركة السياسية واتخاذ ما يلزم للحافظ على هذه الحريات[19]. ولأجل توضيح هذه النقطة المتعلقة بالمشاركة السياسية من حيث إلزاميتها من عدمها فقد ميز رولز بين الالتزام السياسي والواجب الطبيعي المتعلق بالعدل، فالأول لا يعني كافة أفراد المجتمع بقدر ما يتوجه إلى أصحاب المناصب السياسية ومن يتقلدون أدوارًا سياسية ويلتزمون بضرورة المشاركة السياسية على خلاف باقي أعضاء المجتمع الذي لا يُلزمون إلا بواجب الطاعة؛ طاعة الدستور والمؤسسات التي تحترم مبادئ العدالة، من هنا يؤدي هذا التمييز بين الواجب الطبيعي في العدل والالتزام السياسي إلى تقليص الحاجة إلى مشاركة كل أعضاء المجتمع في الحياة السياسيَّة. فمادامت الحقوق والحريات مضمونة ومُصانة من خلال نظام سياسي عادل فلن يُعدّ بهذا انخراط كل فرد في تدبير شؤون المدينة ضروريّاً[20]. عموما ثمة وسائل لحماية الحريات الأساسية المتضمنة في الدستور؛ لاسيما تلك التي تتعلق بحرية التعبير والاجتماع أو بحرية تشكيل الروابط السياسية والأحزاب، لذا يتناول رولز مسألة الحرية المتساوية من حيث مبدأ المشاركة السياسية التي قد تُكَرِّس له في المجتمع فئة قليلة حياتها ربما لأنها أكثر كفاءة من غيرها أو لأسباب أخرى – لاسيما وأن أشكال الخير البشري متعددة وكثيرة ولكل فرد الحرية في اختيار المجال الذي يجد فيه نفسه والخيرات التي تلائمه وليس بالضرورة أن يبنى هذا الخير– من خلال ثلاث نقاط أساس، تتوزع بين **المعنى أو الدلالة**، وبين **المجال أو موضوعها**، وبين ما يتعلق **بالتدابير التي تُعزز فعالية هذه الحرية وتُقوّيها**. من بوابة العدالة السياسية إذن في علاقتها بالدستور الذي لا يكون فعّالا إلا حينما يخضع لما يضمن الحرية المتساوية للأفراد، من جهة ومن جهة ثانية، أن ينتج ويُصيغ نظاما تشريعيا عادلا وفعالا انطلاقا من كل المقترحات الموجودة والتي تُلبّي شرطيّ الفعالية والقابلة للتطبيق، يمكننا أن نتناول مبدأ المشاركة السياسية من حيث هو تجلٍ من تجليات الحرية المتساوية في جانبها المتعلق بالحرية السياسية وبالتحديد فيما يتعلق بالمشاركة وبتحديد النتيجة من العملية الدستورية وما سيترتب عنها من قوانين تلزمنا بالطاعة. غير أن رولز وكما أشرنا سابقا يُفصل في مبدأ المشاركة هذا انطلاقا من ثلاث نقط أساسية، فالأولى تعلقت **بالمعنى**؛ أي معنى مبدأ المشاركة السياسية، وهو الذي يفيد الصوت الواحد للناخب الواحد، بمعنى أن لكلّ ناخب صوت واحد ولكلّ صوت نفس التأثير والقيمة في تحديد نتيجة الانتخابات، كما أنه ثمة عضو واحد في الدائرة الانتخابية، بمعنى أن أعضاء الهيئة التشريعية (بصوت واحد لكلّ واحد منهم) يمثلون نفس عدد الناخبين[21]، كما أن تقسيم وتعيين الدوائر الانتخابية التشريعية يخضع لمعايير عامة محددة بواسطة الدستور ولا ينبغي لأحد من قبيل الأحزاب السياسية أن تتدخل في هذا الأمر لأجل أن تكون نتائج التصويت في مصلحتها، ومنه يستوجب أمر تحديد هذه الدوائر مرجعية تضم معايير

---

[19]–Derek Matrauers and John Pike, DEBATES IN CONTEMPORARY POLITICAL PHILOSOPHY An anthology. by Routledge in association with the Open University. First published 2003. P. 160.

[20]– منير الكشو، نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية والمداولة العامّة جدال رولز وهابرماس، مجلة مؤمنون بلا حدود: قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، عدد 13 أبريل 2021. ص 12.

[21]– جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص ص 283.

ومقاييس حصل عليها التوافق مسبقا في ظل غياب المعلومات التامة عن الأمر، وإن كانت هذه المقاييس اعتباطية وعشوائية فإن ذلك لحفظ عدم استفادة حزب سياسي على حساب آخر. كما يعني هذا المبدأ أيضا أن لكلّ مواطن من المجتمع الحق المتساوي إسوة بباقي المواطنين في تقلد المناصب السياسية وتولي المهام، الانضمام لحزب سياسي ما، أو الترشح لمواقع انتخابية ما... شريطة توفره على الشروط الأساسية التي تقتضيها المهمة أو المنصب، لأنها شروط منصفة تخدم الصالح العام وتطبق على الجميع بالتساوي.

أما الثانية، فهي المتعلقة **بمجال الحرية السياسية المتساوية**، والتي تفيد هنا مدى اتساع هذا النمط من الحرية الذي يرجع بالضرورة إلى الدستور ودرجة قيامه على قاعدة الأغلبية، لذا فإن الحرية السياسية تكون أكثر اتساعا عندما تنتج عن دستور يستخدم الإجراء الذي يُدعى **قاعدة الأغلبية الضئيلة**[22] بمعنى خضوع الأقلية للأغلبية فيما يتعلق بالقرارات السياسية التي لا تتعارض والدستور، لكنها تصبح أقل اتساعا حينما يقيد الدستور سلطة الأغلبية ويتبنى مثلا تعددية معينة. ومنه يبقى سؤال مدى اتساع المشاركة السياسية متعلق بالدستور أولا ثم باختيارات الأفراد كما سنتبين ذلك.

النقطة الأخيرة، تتعلق **بجدارة الحرية السياسية** التي يرى رولز بخصوصها أنه على الدستور اتخاذ ما يلزم من تعزيزات لضمان قيمة الحق المتساوي في مشاركة جميع أفراد المجتمع فيما يتعلق بالعملية السياسية في إطار الإنصاف، فطالما ثمة أفراد يتشاطرون نفس المواهب والقدرات فينبغي أن تتاح لهم نفس الفرص لولوج مواقع السلطة، وذلك بغض النظر عن موقعهم الاجتماعي والاقتصادي، فما يهم هو الكفاءة والفعالية والإضافة التي سيقدمونها للمجتمع عموما. لكن يبقى السؤال المشروع وهو نفس السؤال الذي يطرحه رولز والمتعلق أساسا بالكيفية المثلى لحماية القيمة المنصفة لهذه الحرية؟ لاسيما وأن مبدأ المشاركة السياسية ومن خلاله تلك الحريات المُصانة بواسطته يفقد فعّاليته وقيمته حينما يسمح باستخدام وسائل خاصة لمن يمتلكها قد تعود عليهم بالنفع حكرا وبالتالي تحكمهم في مسار النقاش السياسي وإتاحة مجال واسع من النفوذ الذي سينعكس على التشريعات التي ستخدمهم. من هنا ينتقل رولز إلى الكشف عن خطوات تدعيمية لهذه الحريات السياسية حتى تبقى منصفة ومتساوية، وهو الأمر الذي يعيبه رولز على الحكومات الدستورية عبر التاريخ –هذا العيب مرده أساسا إلى أنها لم تتخذ خطوات تصحيحية وتعويضية – بحيث أخفقت في الحفاظ على الحرية السياسية بشكل منصف بين الأفراد، لذا يرى رولز أنه من بين مايلزم القيام به لحفظ هذه القيمة هو تدخل الحكومة من خلال تقديم دعم وموارد بشكل دوري لتشجيع النقاش العام والحر وحتى تحافظ على مؤسسات مطلوبة من أجل القيمة المنصفة للحرية السياسية، كما يلزم أن تجعل الحكومة الأحزاب السياسية مستقلة عن المصالح الاقتصادية وتأثيرات السوق والمنافسة وذلك لن يتأتى إلا بتوفير الأولى للثانية عائدات كافية من المال العام، مثلا من إيرادات الضرائب وذلك حتى تقوم بدورها كما ينبغي، كما أن هذا الدعم يجب أن يخضع بدوره لشروط وضوابط ضمانا للإنصاف. الدستور العادل إذن هو الذي يسمح بالمنافسة النزيهة المنصفة نحو السلطة السياسية والمناصب المتعلقة بها، وهذا في نظر رولز يتحقق بتقديم تصورات للخير العام وسياسات مُصمّمة لتعزيز غايات اجتماعية، ويبقى "للأحزاب السياسية أن تتنافس في طلب مصادقة المواطنين لها طبقا لقواعد إجرائية عادلة مقابل خلفية من حرية

[22]– نفس المصدر. ص285/284.

التفكير والاجتماع التي من خلالها تُضمن القيمة المنصفة للحرية السياسية"[23]. فمهمة من هم في مركز السلطة السياسية الاستجابة لمطالب الناخبين طالما أنهم وكلاء عن منتخبيهم بما يحقق المصلحة العامة. ومن هنا يصل رولز إلى إسناد المقياس الفعال الواجب العمل به فيما يتعلق بالحكم على الممثل ومشروعه بما فيه الحجج الداعمة له إلى مدى مطابقتها لمبادئ العدالة.

فإذا ما ارتبط عادة التصور الليبرالي للحرية بالمعنى السلبي لها؛ أي ذلك الذي يُعرّفها باعتبارها غيابا للموانع والإكراهات الخارجية ماعدا الإكراه المتعلق بالقانون وما ينبثق عنه لأنه يؤطر الحرية وينظمها حتى يخلق مساحة للعيش المشترك متجاوزا ما قد يترتب عن الحرية الموجبة، فإن القيود على مبدأ المشاركة مع رولز تتسع إلى درجة السماح بحالات من اللامساواة المتساوية القابلة للتبرير لاسيما وأن مجال الأمن ومجال الحريات المتساوية الأخرى يُرجّحُ على مجال الحرية المتعلق بالمشاركة السياسية، فهي نمطٌ أقل اتساعا من الحريات الأخرى للأسباب السالفة الذكر [24]، لذلك يرى رولز أنه في حالة التخيير بين الحريات السياسية وباقي الحريات فإنه من الأفضل اختيار الحريات الأساس المتساوية طالما ثمة احترام للقانون، فإن الأخير يتكفل بالباقي. ومرد هذا الأمر في حضرة رولز إلى أولوية الحرية عموما التي ترجع بدورها إلى أولوية المبدأ الأول من مبدأي العدالة لأنه الأُس الأساس في نظريته –أي نظرية العدالة الرولزية– إلى جانب اللامساواة المنصفة بين الجميع طالما هي في خدمة المجتمع، ثم أن حرية المشاركة السياسية هدفها الأساس هو حفظ باقي الحريات، ولما كانت هذه الحريات محفوظة أساسا من خلال مبدأي العدالة عموما وسيادة القانون خصوصا، كانت حرية المشاركة السياسية من عدمها تبقى اختيارية للأفراد وضرورية متى تبيّن لهم أنه ثمة انتهاك وعدم احترام للحقوق والحريات الأخرى في ظل وجود إجراء دستوري يسمح بالقدر الكافي لقيمة المشاركة دون المخاطرة بباقي الحريات، كما أن البعض قد يقبل اللامساواة في هذا الحق لصيانة الحريات الأخرى، يقول رولز: "تتطلب منا قاعدة الأولوية أن نبين أن اللامساواة في الحق سوف تكون مقبولة من قِبل الأقل امتيازا مقابل حماية أكبر لحرياتهم الأخرى التي تنتج عن هذا التقييد"[25].

خاتمة:

وختاما، لئن أنت دققت النظر في ماهية الحرية هذه ستجدها عند أغلب الناس هي أن يفعل المرء ما يشاء ويحب وفق ما يمليه عليه ضميره وإرادته دون إكراه أو إجبار خارجي، أما مع صاحبنا رولز فإنه يتوسع ويتقوى حينما يشتد ارتباطه بالحقوق المتساوية التي يحميها القانون؛ أي أن الحرية وفق هذا المعنى من حق كل البشر بشكل متساوي بعيدا عن التمييزات الخاصة لفئة معينة على حساب أخرى. ولئن أنت أعدت طرح تساؤل مفاده: هل الجميع يمتلكون نفس الفرص والمواهب أو القدرات للإستفادة من هذه الحقوق وبالتالي أجرأة هذه الحرية

---

[23]– جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص 288.

[24]– John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999, P. 201.

[25]– جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. ط1، 2011. ص293.

عمليا؟ هنا الجواب سيكون بالنفي لا محالة؛ إذ قدرات الناس ومواهبهم وإمكاناتهم تختلف مما يحول دون استفادة البعض من بعض الحقوق والحريات حتى وإن كانت محفوظة لهم بفعل الدستور والحكومة، وهو ما عبر عنه رولز بـ "قيمة الحرية" فطبيعة الحرية تحكمها المساواة وتصونها مبادئ العدالة، في حين أن قيمة الحرية ترتبط بالأشخاص وقدراتهم. من هنا وجه الصلة بين الحرية المتساوية وبين نظرية العدالة من حيث هي إحياءٌ للتفكير في الحاجة إلى إعادة توزيع الثروات والموارد بين أفراد المجتمع على نحو عادل، وهو أمر لن يتحقق بحسب رولز إلا من خلال خضوع البنية الأساسية للمجتمع لمبادئ العدالة، ومتى تم ذلك كان المجتمع عادلا أو ما يسميه رولز بالمجتمع الجيد أو الحسن التنظيم. في حين أن الحديث عن حرية المشاركة السياسية باعتبارها حقا يجب أن يتمتع به كل أفراد المجتمع على قدم المساواة وإن كان تفعيل هذا النمط من الحرية يبقى رهين اختيارات الناس ورغباتهم، لأن الوظيفة التي تنحو إليها عملية المشاركة السياسية تقوم بها بشكل تلقائي مبادئ العدالة. لكن مسألة المشاركة السياسية هذه تفتحنا على إشكالات لا متناهية من قبيل مسألة الديمقراطية ونمطها وكذا الإجراء الأمثل لتحقيقها. إنها إذن إشكالات فضفاضة لا يسعفنا المجال هنا للخوض فيها تحليلا وتدقيقا، اللهم من خلال بعض الومضات التي سبق والإشارة إليها في هذا المقال.

ولعلنا اليوم في حاجة ماسّة إلى أن نُشَمّر عن أذرعنا ونبحث ونتباحث عن إمكانات وحلول جدية وفعالة تتظافر فيها مختلف الجهود كل من موقعه حتى تتحقق هذه العدالة في الواقع بيننا، وحتى تنعم تلك الفئة الهشة أيضا بالحرية وبكامل حقوقها. فما أحوجنا اليوم إلى تفعيل تلك التصورات الفلسفية حتى تخرجنا من هذا الضيق اللامتناهي أو على الأقل تكون باعثة على ذلك نحو أفق حر يعرف السلم وينشر قيم التسامح ويعمل على إحقاق الحق وتطبيق العدالة ومن ثمة بناء الإنسان والمواطن، إنها علاقة جدلية فحيث وُجدت العدالة والحرية وُجد المواطن الصالح وجاز الحديث عن مفهوم الإنسان وعن صفة الإنسانية.

قائمة المصادر والمراجع:

. نزار قباني، تزوجتك أيتها الحرية(الفقرة 4)، بدون دار النشر، ط2، كانون الثاني(يناير) 1990.

. جون رولز، نظرية في العدالة. ترجمة: د. ليلى الطويل. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب–وزارة الثقافة. ط1، 2011.

. جون رولز، العدالة كإنصاف إعادة صياغة. ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، مراجعة: ربيع شلهوب. توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية / المنظمة العربية للترجمة، ط1. بيروت، كانون الأول(ديسمبر) 2009.

. أمارتيا سِن، فكرة العدالة. ترجمة: مازن جندلي. الدار العربية للعلوم ناشرون/ تَرجِم مؤسسة محمد بن راشد آلمكتوم. ط1، 2010.

. جوليان باجيني، الفلسفة موضوعات مفتاحية: المعرفة– الأخلاق– العقل– الدين– السياسة. ترجمة: أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر. الطبعة الأولى:2010.

. أندرو هيوود، النظرية السياسية مقدمة. ترجمة: لبنى الريدى. القاهرة: المركز القومي للترجمة. ط1، 2013.

. تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة جون رولز نظريته في العدالة تطبيقاتها على القانون (القانون الدولي العام نموذجا) دراسة وصفيه تحليلية مقارنة،منتدى إقرأ الثقافي.

. كريستيان دولاكامبانى، الفلسفة السياسية اليوم: أفكار– مجادلات – رهانات. ترجمة: نبيل سعد. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. ط1، 2003.

. جون بول سارتر، الوجودية مذهب إنساني، ترجمة كمال الحاج. دار الطليعة، ط.1، 2003.

. منير الكشو، نظرية الديمقراطية بين التمثيل الشعبي والمشاركة السياسية والمداولة العامّة جدال رولز وهابرماس، مجلة مؤمنون بلا حدود: قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، عدد 13 أبريل 2021.

–John Rawls, "A Theory of Justice". Revised Edition (1971), United States of America: President and Fellows of Harvard College, 1999.

-John Rawls, Teoria de la justicia. trad. de Maria Dolores Gonzales.1979.

-Derek Matrauers and John Pike, DEBATES IN CONTEMPORARY POLITICAL PHILOSOPHY An anthology. by Routledge in association with the Open University. First published 2003.